قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥
فى شأن شهادات استثمار وتنمية قناة السويس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وعلى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ فى شأن شهادات استثمار وتنمية قناة السويس ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــــرر

القانون الآتى نصه :

(المـادة الأولى)

تعهد هيئة قناة السويس - بضمان الخـزانة العامة وبعد موافقة مجلس الوزراء - إلى كل من البنك الأهلى المصرى ، بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك قنـاة السـويس ، بإصدار شهادات استثمار متعددة الفئات تستغل حصيلتهـا فى تمويل تطوير وتنمية وتحسين مرفق قناة السويس .

وتحدد أنواع وفئات الشهادات وعوائدها وشروطها بالاتفاق بين الهيئة والبنوك الأربعة مجتمعة .

وتودع قيمة الشهادات وحصيلة عوائدها فى حساب الهيئة لدى البنك المركزى المصرى ، ويتم الخصم على هذا الحساب فى حالات الاسترداد وصرف العائد والاستحقاق .

وتعفى شهادات الاستثمار المشار إليها ، وما تغله من عائد وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها من جميع أنواع الضرائب والرسوم ورسم الدمغة .

(المـادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من الثانى من سبتمبر عام ٢٠١٤

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢٢ مارس سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى